قلت ان كان المشار اليه بهذا الضاحك زيدا مثلا وبهذا الكاتب عمرا فهنا كجزئيان متباينان وان
كان المشار اليه بهما زيدا مثلا فليس هنا كالاجزئي حقيقي واحد وهو ذات زيد لكنه اعتبر معه
تارة اضافة بالضحك واخرى اضافة بالكتابة وبذلك لم يتعدد الجزئي الحقيقي بعد ذاتيهما ولم يتغاير
بغاير حقيقيهما بل هنا كتعدد وتغاير بحسب الاعتبارات والكلام في الجزئيين المتغايرين
بغاير حقيقيهما كما هو المتبادر من العبارة لا في جزئي واحد له اعتبارات متعددة ولو عد
جزئي واحد بحسب الذات والاعتبارات جزئيات متعددة لجاز ان يكون الجزئي الحقيقي
كليا فانا اذا اشرنا الى زيد بهذا الكاتب وبهذا الضاحك وبهذا الطويل وبهذا القاعد كان هنا ك
على هذا التقدير جزئيات متعددة يصدق كل واحد منها على ما عداه من الجزئيات المتكثرة فلا يكون
مانعا من فرض اشتراكه بين كثيرين فيكون كليا قطعا وامثال هذه الاسولة تخيلات بهيا
تعظم عند العامة ويفتضح بها لدى الخاصة قال والا لكان بعض اللاانسان ليس بلا ناطق فيكون
بعض اللاانسان ناطقا اقول اورد عليه ان صدق بعض اللاانسان ليس بلا ناطق لا يستلزم صدق بعض
اللاانسان ناطق لما سيأتي من ان السالبة المعدولة المحمول اعم من الموجبة المحصلة المحمول الا ترى
ان صدق قولك ليس زيد بلا كاتب لا يستلزم صدق قولك زيد كاتب لجواز ان يكون زيد معدوما فلا
يكون كاتبا ولا لا كاتبا والتحقيق ان الايجاب يستلزم وجود المحكوم عليه ضرورة ان ثبوت مفهوم
وجودي او عدمي لشيء يستلزم وجود ذلك الشيء فان قلت اذا كان ذلك الموضوع موجودا فالسالبة
المعدولة المحمول والموجبة المحصلة متلازمتان كما سيأتي والحال فيما نحن فيه كذلك لان اللاانسان
يصدق على موجودات محققة كالفرس وغيره قلت ذلك لا يجديك نفعا اذ ليس الكلام في خصوص
هذا المثال بل في بعض المتساويين مطلقا فاذا لم يصدق بعضها على شيء اصلا فهنا ك لا
يتم البرهان قطعا كبعض الشيء والممكن العام فان الشيء والممكن العام لا وجب صدقهما على كل
شيء بحسب نفس الامر امتنع صدق اللاشيء واللاممكن بحسبه على مفهوم من المفهومات فاذا قلنا اذا لم
يصدق كل لاشيء لاممكن يصدق بعض اللاشيء ليس بلا ممكن فيكون بعض اللاشيء ممكنا لجاء المنع المذكور

فان

فان قلت مفهوم الممكن نقيض لمفهوم اللاممكن فاذا لم يصدق احدهما على شيء وجب ان يصدق عليه
الآخر والا لارتفع النقيضان معا وهو محال بديهة فان اورد عليه المنع كان مكابرة غير مسموعة قلت
هذان المفهومان متناقضان اذا اعتبرا في انفسهما وكذا اذا اخذ من غير اعتبار صدقهما على شيء واما اذا
اعتبر صدقهما حصل هناك قضيتان موجبتان احدهما معدولة والاخرى محصلة كقولك زيد ممكن زيد
لا ممكن فلا تناقض بينهما لان نقيض صدق الممكن على شيء سلب صدقه عليه لا صدق سلبه عليه ولا نسلم
ان المتساويين اعتبر صدقهما على شيء اذ مرجع التساوي الى موجبتين كليتين ذواتا الطرفين فيهما الاعتبار الصدق
فيهما على ذات الموضوع فاذا قلت كل انسان ناطق وكل ناطق انسان فقد اعتبرت صدقهما على افرادهما
وكذلك اذا قلت كل لاانسان لاناطق فقد اعتبرت صدق اللاناطق على ذات اللاانسان فاذا اخذت
نقيضه بهذا الاعتبار كان هو سلب صدق اللاناطق عليه وهو معنى قولنا بعض اللاانسان ليس بلا
ناطق لا صدق الناطق عليه لان الناطق نقيض اللاناطق في حال الافراد من غير اعتبار الصدق على شيء
لا في حال اعتبار صدقه عليه فقد اشتبه عليك نقيضه باعتبار الصدق بنقيضه لا باعتباره فوضعت
احدهما مكان الآخر فالمنع متجه بلا مكابرة والمختصر ان يقال انا ناخذ نقيض المتساويين باعتبار الصدق
على شيء فيكون بعضها بما سلبيين هكذا كل ما ليس بانسان فهو ليس بناطق وكل ما ليس بناطق فهو
ليس بانسان فيحصل قضيتان موجبتان سالبتا الطرفين والموجبة السالبة الطرفين لا تقتضي وجود
الموضوع بخلاف معدولة الطرفين وقد حقق ذلك في موضعه ولنا ايضا ان نخص البحث بما اذا لم يكن
المتساويان شاملين لجميع الاشياء ذهنا وخارجا فان نقيضيهما حينئذ يصدقان على موجود اما خارجي
او ذهني فيتم البرهان بلا اشتباه لا يقال يلزم تخصيص القواعد لانا نقول تعميمها انما هو بحسب
المقاصد وليس لنا زيادة غرض في معرفة احوال نقائض الامور العامة اذ ليس في العلوم الحكمية
قضية موضوعها او محمولها نقيض الامور الشاملة وهذا الفن آلة لتلك العلوم فلا باس
في اخراجها عن قواعده بل اعتبارها يوجب اختلالا في حصر النسب لما مر في تساوي نقيض المتباينين
كما ذكرنا آنفا وفي كون نقيض الاخص اعم من نقيض الاعم وفي غير ذلك واصلاح هذا الاختلال

Copyright © King Saud University